وانع السببية الحنفيان كانت جنسيتها كانت او خلقية المحمودان كانت
مطلق الحسنة مكفرة لقوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وذلك
لان المرض يعالج بضده وكل خلة الرجع الى القلب بمعصية فلا يجوز با
الانوار يرتفع السابحة من جنسها فيكفر سماع الملاهي بسماع القرآن
والغيبة بذكر محاسن المغتاب في مجلس الغيبة قوله وقيل بالعكس توبة
فان اظهار التوبة ممن يقتدى به شرط في التوبة عن ابن عباس قرئ
للعالم من العالم بزلة فيرجع عنها ويجتنبها الناس فيذهبون في
الافاق وفي الاسرائيليات ان عالما كان يضل الناس بدعة
ثم اوكره توبة فعمل في الاصلاح وهرافا وحي الله تعالى الى نبيهم قول
ان ذنبك لزكان فيا بيني وبينك لعظمت عنك وكفرت
اضللت من عبادي حق فاوخلتهم النار مرض بذا الوجه لان اظهار
التوبة انما هو لرفع معصية المتابعة وليس شرطا في التوبة عن اصل
المعصية فهو داخل في قوله تعالى واصلحوا فقوله بالقبول والمغفرة
فذر الجار في تابوا عن وههنا اشارة الى معنى التوبة في الموضعين
واحد وهو الرجوع واختلاف المعنى بحسب اختلاف المتعلق
قوله المبالغ في قبول توبة فعوله وانما التواب الرحيم بذيل لقوله
فاولئك اتوب عليهم معطوف عليه قوله ومن لم يتب من الكتابين
الى آخره اشارة الى ان الموصول للعهد كما هو الاصل والمراد الذين
كتموا عبر من الكتمان بالكفر تنبيها عليه بالكفر والاجابة عدلة لقوله
الا الذين تابوا ولم يعطف عليه اشارة الى كمال التباين بين الفريقين
فالآية مشتملة على حقيقة الجمع مع التفريق جمع الكاتمين في حكم واحد
وهو انهم ملعونون ثم فرق فقال الا الذين تابوا فقد تاب الله عليهم
واذا زال عنهم عقوبة اللعنة واما الذين ماتوا وماتوا على الكتمان فقد
عليهم اللعنة ولم يزل عنهم واورد كلمة الاستثناء في الجملة الاولى مع ان اليس
للاخراج عن الحكم الثابت بل هو معنى لكن لدلالته على ان التوبة صادت
كفره

صارت مكفرة للملعن عنهم وما نهم لم يباشروه ولم يرد عليها بسبب ولم يطف الجملة
الثانية على الاولى اشارة الى كمال التباين بين الفريقين بحيث لا مناسبة
بينهما اصلا وقال الامام الموصول على عمومه كما هو الظاهر والاية من
التوبيل فيدخل هؤلاء اعني الكاتمين الذين ماتوا على الكتمان دخولا
اوليا قلت تقييد الوعيد بقوله لا يخفف عنهم العذاب احد
شاهد على ان هذه الآية في شان الكاتمين الذين ماتوا على الكتمان لانهم
اشد الكفرة واخبثهم فان الوعيد في حق الكفرة مطلق الخلود
في النار كما تطفت الآيات والآثار قوله استقر عليهم اثر مقدر
الفعل اي ان لعنته مرفوع على الفاعلية للجار والمجرور لانه اغنى لكونه
خبرا والى ان هذا الحكم غير ما سبق في قوله للعنهم اللعنة المقصود منه
وقوع اللعنة عليهم وحدوثه وههنا استقرارها عليهم وعدم زوالها
عنهم قوله ومن لعنه به من خلقه يعني ليس المقصود من ذكر الملائكة والناس
الحصر حتى يرد انه لا يلعنهم جميع الملائكة والناس لان الملائكة المهيمين
المستغرقين في شاهدة تعالى لا شعور لهم بذواتهم فضلا عن سواه
وكذلك بعض الاشقياء لا يلعن احدا والكفار بعضا لا يلعنونهم الا في
الاخرة يلعنهم هؤلاء المعتدون من خلقه وقوله اجمعين ناكيد بالنسبة الى
الكل اي الله والملائكة والناس لا بالنسبة الى الناس فاذكر فاظهر
ان ما وقع في الكشاف من ان المراد بالناس المؤمنون لانهم المعتدون
منهم والكفار كالانعام لا يجسم مادة الاشكال وما وقع في البيضاوي المجموع
المعرف باللام المؤكد بكل يجوز تخصيصه حيث خصص الناس المؤكد بالمجموعين
بالمؤمنين ليس بسديد قوله وقيل الاول فلا يتاتى الحكم بصحة الحكم
على عمومه لان الله يلعنهم يوم القيمة ثم يلعنهم الملائكة ثم يلعنهم الناس
كذا في الكواشي مرض لعدم المخصص وكون الاول حمله فعلية دالة على التجدد
المناسب لمقام الدنيا والثانية اسمية دالة على الثبوت المناسب
لمقام القرار كما ذكر المحقق الشارح في الحجر عند حد التعريض قوله عطف

Copyright © King Saud University